اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

وزارة أم هيئة للاتصالات ؟

تتشابك الصلاحيات بين وزارة وهيئة الاتصالات الى الحد الذي يتحول الأداء الى اتهامات بين الجانبين ، في وقت لا نرى ضرورة لوجود الهيئة بضوء المعطيات التي افرزتها تجربة وجود الاثنين معاً .

وحيث ان هيئة الاتصالات هي من صنيعة الحاكم المدني السابق للعراق بول بريمر ، فإن وجودها يعني بدون ادنى تردد تشابكا في الصلاحيات وتداخلا في المهام، بدءا من السياسات العليا وصولاً الى دقائق الامور ، وكما نوهنا وبحكم معطيات الواقع اتجهت الامور بعد عام ٢٠٠٣ الى دخول الهواتف النقالة وامتلاك الترددات الخاصة بالاتصالات بمختلف انواعها ، وانتشار الفضائيات ، وتفرقت صلاحية ادارتها والاشراف عليها بين الوزارة والهيئة ، في وقت كان الاجدى بمجلس النواب كجهة تشريعية وقبله الحكومة كجهة تنفيذية ان يتجها لإلغاء واحدة منها اما الوزارة أو الهيئة بعد تمحيص وتدقيق واستشارة الخبراء والأكاديميين .

ولأن كثيرا من الهيئات المستقلة التي اوجدتها سلطة الائتلاف المؤقتة بعد عام ٢٠٠٣ كانت غير ذي جدوى كهيئة الاتصالات وفقدت استقلاليتها شيئا فشيئا بسبب الإرادة السياسية الحاكمة الساعية للسيطرة حتى على الهيئات المستقلة لإحكام القبضة على القرارين السياسي والاقتصادي على حد سواء ، ولكن وجود هيئة الاتصالات جنباً الى جنب مع وزارة الاتصالات هو المشكلة الرئيسية التي تواجه قطاع الاتصالات وتعيق عملية تقدمه ، ذلك ان غياب البيئة القانونية التي تنظم عمل كل منهما فضلاً عن الاجتهاد الدائم من قبل غير ذوي الاختصاص يجعل الوزارة تغرد خارج السرب وتؤدي مهام يراها كثير من المتابعين ناقصة وبعضها هامشية .

الأمر يتطلب هنا اتجاهين ، فإما ان تتجه السلطة التنفيذية وبمعاضدة مجلس النواب لفك التشابك بين الوزارة والهيئة عن طريق تشريع قوانين جديدة توضح مهام وواجبات كل منهما ، او ان تتبنى الاتجاه الآخر، وهو الاجدى بنظرنا، وذلك بأن يصار الى إلغاء هيئة الاتصالات وتحويل كثير من مهام وواجبات الاتصالات الى القطاع الخاص بإشراف جهة حكومية قطاعية تتمثل بوزارة الاتصالات التي تأخذ على عاتقها رسم الإستراتيجية العامة لقطاع الاتصالات وتنفيذ حيثيات الاستراتيجية بشراكة وتوأمة مع القطاع الخاص ، كما تتبنى الوزارة السيطرة على الترددات وآلية منحها لشركات الهاتف النقال والفضائيات والانترنت ووسائل الاعلام الاخرى ومؤسسات الاتصالات المختلفة ، فضلاً عن الواجبات المنوطة حالياً بالوزارة كالبريد والاتصالات الارضية والعمل على ادخال التقنيات الحديثة على تلك المؤسسات التي تعاني حالياً من التقادم وبعضها من الاندثار ، وهذه مهام مازالت الوزارة تسوّرها بالتصريحات من دون تقدم ملموس على ارض الواقع .

نرى من الضروري ان تلتفت الجهتان التنفيذية والتشريعية الى ضرورة اعادة ترتيب وهيكلة قطاع الاتصالات بالشكل الذي ينعكس ايجابياً على المستهلك الذي مازال يعاني، حتى بوجود تقنيات الهاتف النقال والانترنت والفضائيات لعدم وجود جهة اشرافية بعينها تتجاوز حالة التشابك القانوني والإداري والفني واللوجستي بوجود الوزارة والهيئة معاً .

توقيع عقد لاستثمار الرقعة الاستكشافية الثامنة

دعوات نيابية إلى ضرورة إقرار قانون النفط والغاز بإحدى مسودتيه المعدلتين

□ بغداد / اياد التميمي – وكالات

أبار نفطية (ارشيف)

دعت أوساط برلمانية الى ضرورة اقرار قانون النفط والغاز الذي مازال يراوح في اروقة مجلس النواب باحدى صيغتيه الحكومية او مسودة اقليم كردستان ، فيما وقعت وزارة النفط عقدا أوليا مع ائتلاف شركات كويتية وإماراتية وتركية، لتطوير وتأهيل الرقعة الاستكشافية الثامنة في محافظة البصرة.

وقال مقرر لجنة النفط والطاقة النيابية قاسم محمد للمدى إن الجميع يدرك ضرورة تشريع قانون النفط والغاز لكن هناك خلافات بشأن بعض النقاط، كاشفا عن توجه لاعتماد مسودة قانون ٢٠٠٧ في المناقشات المقبلة.

واضاف محمد إن "هناك رؤى مختلفة بشأن مسودات قوانين النفط والغاز المطروحة ولكن حصل اجتماع الاربعاء الماضي والاتجاه يسير نحو تبني مشروع قانون شباط عام ٢٠٠٧". واوضح أن "مسودة القانون متفق عليها من قبل الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم مع الاحتفاظ بحق اجراء تغييرات وتعديلات وإضافة".

من جانبه قال عضو اللجنة فرات الشرع في تصريحات صحفية إن التحالف الكردستاني والقائمة العراقية يرجحون ان تكون ادارة الثورة النفطية عبر مكتب اتحادي يرشح له مدير من خلال مجلس النواب بالتصويت، الا ان الحكومة ترى ان مدير هذا المكتب الاتحادي يجب ان يرشح من خلال مجلس الوزراء". واضاف الشرع أن النقطة الخلافية الاخرى هي الملكية وطبقا للدستور تعتقد الحكومة بان النفط هو ملك للشعب أينما كان وحكومة اقليم كردستان تضيف ان للأقاليم حصة اخرى".

وتابع "وفيما يتعلق بالصلاحية فأن الحكومة الاتحادية تعتقد بان صلاحية الثروة النفطية مطلقة لها لأنها ثروة وطنية والإخوة في اقليم كردستان والقائمة العراقية يتفقون على هذا المعنى بان للأقاليم والمحافظات صلاحية ادارة الثروة النفطية".

وكانت بغداد قد منحت ١٥ عقدا للنفط والغاز إلى شركات الطاقة العالمية منذ عام ٢٠٠٨ ولحد الآن حيث تمثل الاستثمارات الرئيسية والأولى للبلاد في صناعة الطاقة بعد أكثر من ثلاثة عقود من الحروب.

وأبرم الإقليم عقودا مع شركات نفط أجنبية لتطوير حقوله النفطية لكن بغداد لا تعترف بتلك العقود، وأجرى الجانبان عدة جولات من المفاوضات دون التوصل إلى حل نهائي بشأنها إلى جانب وجود خلافات حول مشروع قانون النفط والغاز.

وقرر اقليم كردستان مطلع نيسان الماضي ايقاف تصدير نفطه على خلفية عدم تسديد الحكومة الاتحادية لمبالغ مالية لشركات اجنبية نفطية عاملة في الاقليم.

في غضون ذلك وقعت وزارة النفط عقدا أوليا مع ائتلاف شركات كويتية وإماراتية وتركية، لتطوير وتأهيل الرقعة الاستكشافية الثامنة في محافظة البصرة ضمن جولة التراخيص الرابعة التي نظمتها الوزارة نهاية شهر أيار الماضي، فيما أكدت أنها ستوقع الثلاثاء عقدا مع ائتلاف شركتين روسية ويابانية لتطوير الرقعة الاستكشافية العاشرة.

وقال المتحدث باسم وزارة النفط عاصم جهاد في لـ"السومرية نيوز"، إن "الوزارة وقعت، عقدا أوليا مع ائتلاف شركات تضم كويت انرجي ودرايكون الإماراتية و(تي بي أي او) التركية"، مبينا أن "العقد سيتم إحالته إلى مجلس الوزراء للمراجعة والمصادقة عليه وتحديد الموعد لتوقيع العقد بشكل نهائي".

وأضاف جهاد أن "الوزارة تهدف من جولات التراخيص النفطية والغازية إلى شمول اكبر عدد ممكن من المحافظات من مشاريع التطوير والاستثمار الأمثل للثروة النفطية والغازية وبما ينعكس ذلك على التنمية الاقتصادية والبشرية لأبناء العراق"، مشيرا إلى أن "توقيع مثل هذه العقود سيعزز من الاحتياطي الغازي والنفطي للعراق وضم احتياطات جديدة".

وتابع جهاد أن "ائتلاف الشركات التي تقودها شركة كويت انرجي والتي فازت بعطاء استثمار الرقعة الاستكشافية النفطية التاسعة قدم كلفة إنتاج للبرميل المكافئ الواحد ستة دولارات و٢٤ سنتا"، لافتا إلى أن "الوزارة ستوقع بعد غد "الثلاثاء" عقدا لائتلاف شركتي لوك اويل الروسية وانبكس اليابانية في الرقعة الاستكشافية العاشرة".

وفاز ائتلاف شركات كويت انرجي و(تي بي أي او) التركية وداريكون اويل الاماراتية بعطاء استثمار الرقعة الاستكشافية النفطية التاسعة في محافظة البصرة، وبلغت حصة الشركة الكويتية ستكون ٤٠٪ وحصة الشركة التركية ٣٠٪ والشركة الإماراتية ٣٠٪.

وبدأت بمقر وزارة النفط ٣٠ أيار الحالي جولة التراخيص الرابعة لـ١٢ رقعة استكشافية في مناطق متفرقة من البلاد، فيما أكد وزير النفط عبد الكريم لعيبي أن الجولة تتضمن سبعة حقول غازية وخمسة نفطية.

وعرض العراق حقوله النفطية خلال جولة التراخيص الأولى والثانية للتطوير من قبل شركات عالمية للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يوميا، في غضون السنوات الست المقبلة، وإلى ١٢ مليون برميل يوميا بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني. وكانت وزارة النفط أعلنت، خلال تشرين الأول من العام ٢٠١٠ ضمن جولة التراخيص الثالثة، فوز ائتلاف شركات (تي بي أي أو) التركية وكويت إنرجي وكوكاز الكورية بالاستثمار في حقل المنصورية الغازي، ، كما أعلن عن فوز ائتلاف شركتي كويت إنرجي و(تي بي أي أو) التركية باستثمار حقل السيبة الغازية، ٣٠ كم جنوب البصرة، وفوز ائتلاف مكون من شركة كوكاز الكوري وكاز الكازاخستانية بتطوير حقل عكاز الغازي في محافظة الأنبار غرب العراق.

ويصدر العراق نفطه الخام من ميناءي البصرة وخور العمية على الخليج العربي، فضلاً عن ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، وعن طريق الشاحنات الحوضية إلى الأردن، وتبلغ نسبة الصادرات العراقية من نفط البصرة نحو ٩٠ بالمئة، في حين تصدر النسبة المتبقية من حقول نفط كركوك شمال البلاد عبر ميناء جيهان التركي.

اللجنة النيابية تؤكد إصرارها على تطبيق قانون التعرفة

□ بغداد/وكالات

أكدت عضو اللجنة المالية في مجلس النواب ماجدة التميمي ان لجنتها مصرة على تطبيقه قانون التعرفة خلال العام الحالي مشيرة الى استضافة وزير المالية خلال الايام القادمة لمعرفة اسباب التريث .

وقالت التميمي في تصريحات صحفية إن قانون التعريفة الجمركية تم تأجيله مرتين خلال السنة الحالية من قبل الحكومة الاتحادية، مشيرةً الى ان التأجيل الأول في شباط الماضي جاء نتيجة لعدم توعية المواطن بكيفية تطبيقه اضافة الى ان المؤسسات الحكومية المعنية غير مؤهلة لتطبيق القانون فتم تأجيله الى نهاية حزيران الماضي.

وأضافت: تم ارسال كتاب من قبل الحكومة الى مجلس النواب يطالبون بالتأجيل مرة ثانية للقانون دون معرفة الاسباب الحقيقية، مؤكدةً سيتم استضافة وزير المالية وبعض المسؤولين في الحكومة خلال الايام القادمة في مجلس النواب وتحديداً في اللجنتين الاقتصادية والمالية لتوضيح سبب التريث بالقانون.

واشارت الى: ان الكثير من المواطنين لا يعلمون بكيفية تنفيذ القانون مما جعل هناك تخوفا من تطبيقه، موضحة ان الرسوم الجمركية ستفرض فقط على المواد غير الضرورية للبلد وعلى السلع الصناعية التي بإمكان العراق انتاجه لتفعيل القطاعات الاقتصادية كالصناعية والزراعية، لان الصناعة المحلية لا تنهض دون وجود التعريفة الجمركية.

وذكرت: أن العراق مطالب بتنويع ايراداته وعدم الاعتماد على النفط لتجنب الازمات العالمية (كهبوط اسعار البترول العالمية او اغلاق مضيق هرمز) وهذا يأتي من خلال اخذ الرسوم الجمركية وتفعيل القطاعات الاقتصادية في البلد.

وكانت وزارة المالية قد أعلنت في آذار الماضي عن تحديد الأول من حزيران يونيو المقبل موعدا للعمل بنظام التعريفة الجمركية في العراق بعد ان تأجل لمرتين، مؤكدةً "هذه المرة لا يمكن لأحد ان يؤجل العمل بالنظام"، وفي شهر حزيران الماضي اعلنت الحكومة عن تأجيل تطبيق قانون التعريفة الجمركية لاسباب وصفتها بالفنية أي عدم تهيئة دوائر الجمارك الحدودية لتنفيذ القانون.

شركة كورية تعتزم الاستثمار في الديوانية

□ الديوانية /المدى

أعلنت هيئة استثمار الديوانية عن رغبة شركة (STX) الكورية للاستثمار في قطاعي السكن والطاقة الكهربائية في المحافظة. وقال مدير اعلام الهيئة ماجد المحنة بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): إن وفدا من شركة (STX) الكورية المتخصصة في مجال الكهرباء زار مقر هيئة استثمار الديوانية للتفاوض حول آلية الاستثمار في المحافظة والفرص الاستثمارية المتاحة فيها، خصوصاً في قطاعي الإسكان والطاقة الكهربائية .وأضاف: أن الشركة لديها رغبة شديدة للاستثمار في المحافظة، مرجحاً التوقيع معها للاستثمار في الديوانية في الايام القادمة وأشار الى أن الهيئة أبدت استعدادها الكامل لتقديم كل التسهيلات للشركة للنهوض بواقع المحافظة الخدمي والاستثماري والاستفادة من الخبرات الكورية.

مصدر مطلع : إهمال القطاع الخاص وراء ارتفاع البطالة

□ بغداد /المدى

عزا مقرر اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب محما خليل انتشار البطالة بشكل كبير في العراق بنسبة أكثر من(٢٥٪) لعدم وجود الفرص المتكافئة للعمل واهمال القطاع الخاص .وقال مقرر اللجنة الاقتصادية في تصريحات صحفية إن استشراء البطالة بنسبة أكثر من(٢٥٪) يرجع إلى عدم تكافؤ الفرص للعمل لكافة أبناء الشعب العراقي بالرغم من أن الدستور ينص على تكافؤ الفرص للجميع ،مؤكداً أن إهمال القطاع الخاص اثر بشكل كبير على انتشار البطالة وإهمال الأيدي العاملة . وأضاف : أن القطاع الخاص غير مفعل وغير مدعم من قبل الحكومة ، لاسيما و أن القطاع الخاص باستطاعته أن يكون رديفا للقطاع العام وباستطاعته أن يستوعب اعدادا كبيرة من الأيدي العاملة ويحرك الاستثمار نحو التقدم .وأشار إلى أن حركة الشركات الاستثمارية العالمية نحو العراق بطيئة نتيجة الوضع الأمني غير المستقر نسبياً والتي بإمكانها تشغيل اكبر قدر من الأيدي العاملة(اي الشركات الاستثمارية). وأكد خليل: وجود بطالة مقننة في كثير من دوائر الدولة وكوادر وصلت إلى عمر التقاعد ولم تستبدل بأعمار الشباب العاطلة عن العمل ، مشيداً بخطوة الحكومة بترحيل العمالة الأجانب وتشغيل الأيدي العراقية، وعدها خطوة جيدة وستقضي على جزء كبير من البطالة

توقعات بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي

□ بغداد/المدى

توقع الخبير الاقتصادي اسماعيل عبدالحسين، تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي خلال العامين المقبلين ما سيجعل أسعار النفط العالمية منخفضة نتيجة قلة الطلب عليه، داعياً الحكومة الى تنويع الإيرادات المالية وعدم الاعتماد على مبيعات النفط فقط.

وقال عبدالحسين بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء) إن الإيرادات النفطية تعد موارد متحركة وليست ثابتة موضحاً أنها تتأثر بأي أزمة اقتصادية عالمية لاسيما وأن الاقتصاد الوطني معتمد كلياً على النفط، ما يجعل التأثير مباشرا في حال هبوط أسعار النفط العالمية.

وأضاف: أن العالم اليوم يتعرض لأزمات اقتصادية كبيرة، خصوصاً في دول منطقة اليورو والتي جعلت مؤشر أسعار النفط العالمية تتجه نحو الهبوط، مرجحاً استمرار هذه الأزمة للسنتين القادمتين نظراً لعدم وجود حلول جذرية لمعالجة هذه الأزمة من قبل الاتحاد الأوربي.

وطالب الحكومة بوضع خطة اقتصادية شاملة للنهوض بواقع القطاعات الاقتصادية سواء كانت الزراعية او الصناعية أو التجارية لتحقيق تنمية مستدامة والتحرر من الاقتصاد الريعي أحادي الجانب الى اقتصاد متعدد الجوانب خاصةً وأن العراق يمتلك مقومات اقتصادية متميزة لإسعاف الاقتصاد الوطني من الازمات المحتمل وقوعها خلال العامين القادمين.

وتعاني دول منطقة اليورو أزمة اقتصادية حادة بسبب توقف معاملها وتراكم ديونها الى درجة أجبرت بعض الدول الأوربية كاليونان على تطبيق سياسة التقشف، ما ولدّ خوفاً لدى الاقتصاديين العرب من ان تؤثر هذه الأزمة على اقتصادياتها من ناحية تقليل التبادلات التجارية مع الدول الأوربية.